كوريا الشماليَّة:
بين مطرقة محور الشرّ وسندان العلاقات الأميركيَّة ـ الصينيَّة

ريمون ماهر كامل

لا شك أنَّ الدراما الإرهابيَّة التي تعرضتْ لها الولاياتُ المتحدة في الحادي عشر من سبتمبر٢٠٠١ قد أفرزتْ آثارًا جانبيَّة على صحة الجسد العالميّ جعلتْ كلَّ أعضاء الجسد في حالة استنفار قصوى من أجل تدارُك النزيف السياسيّ والاقتصاديّ والثقافيّ والعسكريّ الذي أصابه. ولعلّ القارة الآسيوية، دون استثناءِ أيٍّ من أقاليمها الجغرافيَّة، أصبحت اليومَ قلبَ هذا الجسد، لعدة اعتبارات أهمها: **أولاً**، القرار الأمريكي بشنّ حرب دوليَّة طويلةِ الأمد على الإرهاب تستند إلى جدولة زمنيَّة بدأتْ مرحلتُها الأولى في أفغانستان بتصفية حركة طالبان وتنصيبِ حكومةٍ موالية للولايات المتحدة بهدف إعادة صياغة التوازنات الإستراتيجيَّة في منطقة آسيا الوسطى وفقًا لحسابات المصالح الأمريكيَّة في القارة الصفراء. **ثانيًا**، خطاب «حالة الاتحاد» في ٢٩ يناير الماضي الذي حدَّد فيه الرئيسُ الأمريكيُّ الأضلاعَ الثلاث لما أسماه محورَ الشرّ. وربما يكون من قبيل المصادفة القدريَّة أن تكون الدولُ الثلاثُ آسيويَّة الهويَّة أيضًا.

والواقع أنَّ الزجّ في هذا الوقت باسم كوريا الشماليَّة ـ كأحد أضلاع محور الشرّ ـ يكتسب أهميَّة خاصة لعدة اعتبارات. **أولاً**، لأنَّ كوريا الشماليَّة ما زالت تمثِّل رمزًا هامًا للشيوعيَّة في العالم، رغم ما تعانيه من تدهور اقتصاديّ حادّ وحالة شديدة من الفقر والمجاعة أودتْ بحياةِ ما يزيد على مليونيْ مواطن في السنوات الخمس الأخيرة. ومن ثم، فهي تُمثِّل أحدَ الكوابيس التي تؤرِّق نومَ الولايات المتحدة وتذكّرها دومًا بعصرٍ طالما سعت إلى إدراجه ذاكرةَ النسيان، ألا وهو عصرُ القطبيَّة الثنائيَّة. ولذا، تجد الإدارة الأمريكيَّة في دعوى الحرب ضد الإرهاب فرصة ذهبيَّةً لتأديب هذا النظام الشيوعي المتعنّت. **ثانيًا**، هناك ملفّات ساخنة كثيرة على أَجَنْدة العمل الأمريكيَّة في ما يخُصّ كوريا الشماليَّة، سواء بالنسبة إلى محادثات السلام المتعثِّرة من أجل الوحدة الكوريَّة، والتي تُعتبر إحدى أهمّ فتائل التوتر وعدم الاستقرار في المنطقة، أو التهديد النوويّ والصاروخيّ الذي تشكّله بيونج يانج على المصالح الأمريكيَّة في آسيا. **ثالثًا**، إنَّ كوريا الشماليَّة هي أحد أهم محاور الصراع الأمريكيّ ـ الصينيّ، على خلفيَّة طابور الأزمات في ملفّ هذا الصراع: بدءًا بالأزمة التايوانيَّة، ومرورًا بالعقوبات الاقتصاديَّة الأمريكيَّة على الصين، وأزمةِ هضبة التيبت القائمة منذ الخمسينيَّات، والانتقاداتِ الأمريكيَّة المستمرّة لحقوق الإنسان في الصين، وانتهاءً بنموّ قدرات الصين البحريَّة ـ التي تهدِّد طرقَ التجارة اليابانيَّة ـ بسطوتها على المحيط الباسيفيكيّ بممرَّاته المائيَّة والتجاريَّة وجُزره وثرواته النفطيَّة والسمكيَّة.

بناءً على ذلك، اعترى العلاقات الأمريكيَّةَ ـ الصينيَّة قدرٌ كبيرٌ من التوتر بدأ يتصاعد منحاه منذ عهد الرئيس الأمريكيّ السابق بيل كلينتون. ولعلّ أزمتيْ طائرةِ التجسس الأمريكيَّة التي سقطتْ في الأراضي الصينيَّة مع بداية عهد الإدارة الأمريكيَّة الحاليَّة، وطائرةِ الرئاسة الصينيَّة البوينج ٧٦٧ الأمريكيَّة الصُنع التي اكتُشِف مؤخّرًا أنَّها تحوي ٢٠ جهاز تجسّس أمريكيّ في يناير ٢٠٠٢، قدَّمتا الدليلَ القاطعَ على النوايا الأمريكيَّة تجاه بكين، وهي نوايا جاهرتْ بها الإدارةُ الجمهوريَّةُ حين روَّجتْ ـ فور تولّيها مقاليدَ الحُكم ـ فكرةَ أنَّ الصين ليست شريكًا بقدرِ ما هي تحدٍّ أمنيّ. فالولايات المتحدة قلِقةٌ من صحوة التنّين الصينيّ الذي يسعى إلى تقليص نفوذها في منطقتيْ شرق آسيا وجنوب شرق آسيا. وأمَّا الصين فقد انتقدتْ ـ في أحدث تقاريرها الرسميَّة الصادرة في مارس ٢٠٠٢ ـ التهكُّمَ الأمريكيَّ على حقوق الإنسان في غيرها من الدول، بينما تَنْتهك هي حقوقَ الإنسان عن طريق إقامة قواعد عسكريَّة ونشرِ مئات الآلاف من الجنود في كافة أنحاء العالم.

ورغم الدعم الصينيّ للحرب الأمريكيَّة ضد الإرهاب، فإنَّ هناك خطوطًا حمراء ترى بكين أنه من غير المسموح لواشنطن تجاوزها لأنها خطوطُ أمنٍ قوميّ، مثل كوريا الشماليَّة وتايوان. كما أنَّ

كوريا الشماليَّة:
بين مطرقة محور الشرّ وسندان العلاقات الأميركيَّة ـ الصينيَّة

الصين بعد إعلان الحرب الأمريكيَّة ضد الإرهاب قلقةٌ من نشر الولايات المتحدة لقوات في قرغيزستان على حدود الصين في وسط آسيا، وقلقةٌ من عودة القوات الأمريكيَّة إلى الفلبين. ومن ثم فإنَّ الدعم النوويّ والصاروخيّ الذي تقدمه القيادةُ الصينيَّةُ لپيونج يانج يأتي واحدةً من دعائم التوازن الإستراتيجيّ الصينيّ ـ الأمريكيّ في المنطقة.

وحقيقة الأمر أنَّ النهج الذي حَكَمَ عملَ الإدارة الجمهوريَّة الأميركيَّة الجديدة إزاء كوريا الشماليَّة قد اعتمد في الأساس على نقضِ كلِّ جهود التفاوض الإيجابيَّة التي بذلتْها الإدارةُ الديموقراطيَّةُ السابقة، والتي كانت قد وصلتْ إلى حدّ إقناع مسؤولي كوريا الشماليَّة بالتخلّي عن برنامجهم الصاروخيّ في يوليو ٢٠٠٠ في مقابل معونات أمريكيَّة كبيرة، وإنْ كانت حكومةُ پيونج يانج قد طالبتْ آنذاك بالحصول على تكنولوجيا الفضاء (محرِّكات الصواريخ الخاصَّة بالبحوث الفضائيَّة السلميَّة). ورغم اعتراض الإدارة الديموقراطيَّة على هذا المطلب خشيةَ أن تُستخدم هذه التجهيزاتُ في تطوير صواريخ أكثر كفاءةً، فإنَّ الإدارة الجمهوريَّة أوصدتْ بابَ التفاوض حول هذه النقطة دون محاولة استكمالِ الجهود السابقة، معارضةً استئنافَ المفاوضات بحجّة ظاهريَّةٍ مُختلقةٍ مفادُها أنَّ أيّ اتفاق سيتمّ إبرامُه حول برنامج كوريا الشماليَّة الصاروخيّ يجب أن يتضمن بنودًا تُتيح التحقق من تنفيذها للاتفاق وتَحُول دون خرقها إيَّاه.

إلا أنَّ الأهداف الأمريكيَّة المستترة خلف هذه المعارضة متعددة، وتَكْشف حقيقةَ التعاطي الأمريكيّ مع كوريا الشماليَّة كأحد «محاور الشرّ» ومنها: **أولاً**، القضاء على أيّ نجاح حققته الإدارةُ الأميركيَّة السابقة، لأنَّ إبرام أيّ اتفاق مستقبليّ مع پيونج يانج يمكن أن يُنسب إلى الإدارة الديموقراطيَّة السابقة؛ وربما كان هذا أحدَ دواعي الإدراج الأمريكيّ لكوريا الشماليَّة كأحد أضلاع محور الشر بهدف إثبات خطإ تقدير الإدارة السابقة في تعاطيها مع الأمور. **ثانيًا**، إنَّ بقاء الحال على ما هو عليه يَمْنح الإدارةَ الأمريكيَّةَ مبرِّرًا منطقيّاً للمُضيّ قدمًا في تنفيذ برنامجها الدفاعيّ المضادّ للصواريخ الذي تُعارضه كلٌّ من الصين وروسيا. **ثالثًا**، فرضُ تصوُّرٍ أمريكيّ يسعى إلى إقناع الأطراف الدوليَّة ـ وبخاصَّةٍ الدُّولُ الأوروبيَّةُ واليابانُ ـ بالتعاطي مع حكومة پيونج يانج بمنطق المنبوذ بهدف فرض حالة من العزلة الدوليَّة عليها. **رابعًا**، قَطْعُ الطريق على أيَّة جهود تستهدف سلامًا بين الكوريتيْن، لأنَّ تحقيق الوحدة الكوريَّة هدفٌ لا يحقِّق المصالحَ الأمريكيَّةَ في شبه الجزيرة الكوريَّة. حتى إنَّ الكوريِّين في الشطر الجنوبيّ ـ وهم الحلفاء التقليديون لواشنطن ـ بدأوا يخشَوْن من أن يُقَوِّضَ بوش بتشدده إزاء پيونج يانج سياسةَ «الشمس المشرقة» المنفتحة التي يتبناها الرئيسُ الكوريُّ الجنوبيُّ كيم داي يونج للتقارب مع الشطر الشماليّ، ولاسيَّما مع بلوغ إدارة هذا الرئيس عامَها الأخير، وحرصِه أكثرَ من أيّ وقت مضى على تحسين علاقات بلاده مع جارتها الشماليَّة، بل وإبرام اتفاق سلام تاريخيّ معها. **خامسًا**، إعطاء مبرِّر منطقيّ لبقاء ٣٧ ألف جنديّ أمريكيّ في كوريا الجنوبيَّة منذ انتهاء الحرب الكوريَّة عام ١٩٥٣ كركيزةِ ردعٍ لكوريا الشماليَّة وكأداةٍ حمايةٍ للمصالح الأمريكيَّة في المنطقة. **سادسًا**، تأجيج الصراع مع الصين بشكل يَسْتهدف استنزافَ مواردها، وهي مازالت في مرحلة البناء التحتيّ لتجربتها الاقتصاديَّة الوليدة، ومن ثمَّ القضاء عليها مبكّرًا.

إنَّ انحراف الإدارة الأمريكيَّة عن مسلك توحيد العدوّ ـ مرحليّاً ـ كما حدث مع أفغانستان، بإعلانها المواجهةَ مع ثلاث دول ـ أعضاءِ محور الشرّ ـ دفعةً واحدةً، يدُلّ على أن الحرب العسكريَّة لن تكون اللغةَ الرسميَّةَ الوحيدةَ في التعاطي الأمريكيّ مع هذا المحور، وإنما ستكون هناك آليَّاتٌ أخرى غيرُ رسميَّة تدور في فلك المناورات السياسيَّة. وهذه الآليّات هي من قبيل: فرض مزيد من العقوبات

تحقيق الوحدة الكوريّة هدف لا يحقّق المصالح الأميركيّة في شبه الجزيرة الكوريّة

الاقتصاديّة، أو ممارسة ضغوط سياسيّة، أو تنشيطٍ للأعمال الاستخباريّة السريّة التي تستهدف زعزعةَ النظم السياسيّة.

وربما تكون حالةُ كوريا الشماليّة أكثر الحالات تعقيدًا في التعاطي معها، لأنَّ توجيه ضربات عسكريّة جويّة لمنشآتها النوويّة والصاروخيّة سيناريو يصعُب تنفيذُه لما سيترتّب عليه من مواجهات بين عدة أطراف كُبرى قد تُنذر بإشعال المنطقة بأكملها بشكلٍ قد يجعل نتائجَها في عداد الغيبيّات. كما أنَّ تنشيط العمل الاستخباريّ السريّ سيكون أيضًا في عداد المحاولات الفاشلة لزعزعة الاستقرار السياسيّ في البلاد بهدف تغيير نظام الحكم، لعدة أسباب أهمُّها: القبضة الحديديّة لحكومة پيونج يانج على مقاليد الأمور في البلاد؛ وعدمُ وجود قوى معارضة ذاتِ فعاليّة يُمكن الارتكانُ إليها أو مغازلتُها.

ومن ثمّ، إذا كانت محاولاتُ العزل الدوليّ تبدو هي الأقدرَ والأنجحَ في الحالة الكوريّة، وذلك من خلال ممارسة ضغوط سياسيّة ومزيد من العقوبات الاقتصاديّة، فإنَّ الأمر سيتطلب مزيدًا من الوقت ليؤتيَ أُكلَه. كما أنَّ فرض العقوبات الاقتصاديّة سيستلزم استصدارَ قرار من مجلس الأمن، غير أنَّه من المؤكد أنْ يواجَهَ بڤيتو صينيّ ـ روسيّ يُبطل مفعولَ المحاولات الأمريكيّة. ولذا، قد تسعى واشنطن إلى سياسة الترهيب والترغيب مع نُظم كبرى تستظلّ بها كوريا الشماليّة، مثلِ الصين. ففي مقابل حسم نهائيّ للمسألة الكوريّة قد تَعْمد واشنطن إلى المناورة على دعم الحركة الانفصاليّة لإقليم سنكيانج القابع في أقصى شمال غرب الصين، والذي يُطالب سكّانُه المسلمون (البالغُ تعدادُهم حوالى ٥٠ مليون نسمة) بدولة مستقلة، علمًا أنَّ هذا الإقليم مع التيبت يشكّلان ٣٠٪ من مساحة الصين ويستحوذان على النصيب الأعظم من احتياطيّها الإستراتيجيّ من المعادن والنفط والغاز.

ولذا يجب على صانع القرار في كوريا الشماليّة أن يُنوِّع أوراقَ اللعب في يده، فيُناورَ على تفعيل دور أطراف أخرى مثل روسيا، خاصةً في ظل الصحوة التي تشهدها السياسةُ الخارجيّةُ الروسيّةُ منذ اعتلاء ڤلاديمير پوتين سُدةَ الحكم على أساس منهج جديد يعتمد على مزيد من الاندماج السياسيّ ولعبِ دورٍ فاعلٍ في القضايا الدوليّة، وعلى خلفيّة القناعة الروسيّة بأنَّ كوريا الشماليّة شريك تاريخيّ بحُكم أنها أحدُ الأتباع الأوفياء للشيوعيّة. وثمّة طرف آخر يستطيع صانعُ القرار الكوريُّ أن يناور عليه أيضًا، وهو فرنسا، بحكم أنها أحدُ أهمّ الأطراف الدوليّة المناوئة للسياسات الأمريكيّة على طول الخط، فضلاً عن علاقتها بروسيا والصين.

كما أنه من غير المستبعد في الأمد المنظور حدوثُ تقاربٍ، بل وتعاونٍ، بين أعضاء محور الشر الثلاثة، تحت مظلة روسيّة ـ صينيّة، من منطلق مبدإ وحدة العدوّ. فتصبح كوريا الشماليّة على سبيل المثال أكثرَ استعدادًا لبيع تكنولوجيا تدخل في تحسين صناعة إيران للصواريخ، أو أكثرَ استعدادًا لبيع وسائلِ دفاع جويّ وتقنيات صاروخيّة للعراق، وذلك في مقابل تعامل تجاريّ أوسع، كأن تخصَّصَ نسبةٌ من تعاملات برنامج «النفط مقابل الغذاء» العراقيّ لصالحها.

كما أنَّ الخلاف الذي بدا حول خطاب «حالة الاتحاد» بين الولايات المتحدة وشركائها الأوروبيين، ولاسيَّما أعضاء حلف الناتو الذين تحفَّظوا على تسمية «محور الشر،» يمكن أن يلعب دورًا هامّاً لصالح الموقف الكوريّ. ذلك لأنَّ هؤلاء الأعضاء ملّوا منطقَ السياسة الخارجيّة الأمريكيّة التي تتعامل معهم بمبدإ التعليمات التي لا تَقْبل منهم سوى الانصياع دون تشاور مسبّق، رغم أنَّ شرط التشاور كان أحدَ الوعود الأمريكيّة التي قطعتها الإدارةُ الجمهوريّةُ على نفسها إزاء حلفائها الأوروبيين بشأن مثل هذه القرارات المصيريّة.

خلاصة القول: إذا كانت تصفيةُ حركة طالبان وتنصيبُ حكومة جديدة في أفغانستان قد نجحا في بناء القاعدة الخرسانيّة الأمريكيّة الصلبة التي يُمْكن على أساسها رسمُ خريطة التوازنات

كوريا الشماليّة:
بين مطرقة محور الشرّ وسندان العلاقات الأميركيّة ـ الصينيّة

الإستراتيجيّة الجديدة في آسيا الوسطى، فإنّ الإعلانَ الأمريكيّ عن «محور الشرّ» عَكَسَ حالةَ التخبُّط التي أصابت الإدارةَ الأمريكيّةَ عقب الأحداث، الأمر الذي أثار ـ ومازال ـ جدلاً واسعَ النطاق في الأوساط السياسيّة يميل في معظمه نحو المعارضة. ذلك أنّ النوايا الأمريكيّة من وراء هذا الإعلان باتت واضحةً للرأي العامّ العالميّ في أنّها تستهدف تصفية حسابات قديمة مع الدول الثلاث تحت دعوى مكافحة الإرهاب، ليتأصّل بذلك ـ أمريكيّاً ـ مفهومُ «صراع الحضارات» سياسيّاً وثقافيّاً ودينيّاً بين الحضارة الغربيّة من ناحية والحضارتين الإسلاميّة والكونفوشستيّة من ناحية أخرى. ولعلّ الضغط الذي مارسه الرئيسُ الأمريكيُّ على نظيره الصينيّ، خلال زيارته الأخيرة لبكين في فبراير الماضي، من أجل السماح بمزيد من الحريّة الدينيّة في الصين ـ ولاسيّما في ما يخصّ قضيّةَ الدالاي لاما، الزعيم الروحيّ للتيبت الذي يعيش في المنفى، وقضيّةَ اعتقال أمريكيين من أتباع طائفة فالون جونج، واعتقال أساقفة من الكنيسة الكاثوليكيّة الرومانيّة إلخ ـ يُعدّ دليلاً واضحًا على ذلك.

ولكنّ تقاطع خطوط المصالح الأمريكيّة، وتشابكَها بالشكل المعقد الذي سبق ذكرُه، يوحيان بأنّ العالم سيَشْهد حربًا باردةً جديدةً لا تقتصر على الملفات السياسيّة أو العسكريّة فقط، وإنما تتعدّى ذلك إلى الملفات الثقافيّة والحضاريّة والدينيّة أيضًا. وهذا ما يوجب على الولايات المتحدة أن تتعاطى مع الوضع بقدرٍ أكبرَ من الحذر، من خلال السعي إلى فضّ هذا الاشتباك والتعاملِ مع كل قضيّة على حدة، دون اللجوء إلى لغة التهديدات التي ثَبَتَ عدمُ جدواها ذلك لأنّ ردود أفعال شعوب العالم الثالث المطحون ـ التي تمثّل كوريا الشماليّة أحدَ أبرز أعضائه ـ إزاء الوجود العسكريّ الأمريكيّ في الكثير من أقاليم العالم وإزاء التدخُّل الأميركيّ في شؤون أعضائها، لا يمكن التنبؤُ بها، خاصةً أننا في عصر الألفيّة الثالثة بصدد حرص أشدّ من جانب الأعضاء المستضعفين في المجتمع الدوليّ على مضمون السيادة القوميّة ركيزةً من ركائز الحفاظ على الحد الأدنى من الحياة الكريمة للشعوب.

القاهرة

ريمون ماهر كامل

باحث في مركز الدراسات السياسيّة والاستراتيجيّة بالأهرام له عدد كبير من المقالات والدراسات